على من يجامع مثله وهو ابن عشر او بنت تسع ان الغسل لصحة
صلاته ونحوها لا التيمم بتركهما ولا عصى اي لو كان
الفائت اسلم فيه او وقت وجوبه عليه كالمسلم المميز وهو
اذا اراد ما يتوقف على غسل او وضوء لغير لبث بمسجد فانه
يكفي حينئذ الوضوء او مات ولو شهيدا فيجب بالخروج
والانقطاع شرط اي يجب الغسل بسبب خروج دم الحيض
والنفاس لكن تتوقف صحته على حصول شرطه وهو الانقطاع
فيغسل اذا استشهدت قبل انقطاعه فلا بها الخ اي
لا غسل بالولادة العارية عن الدم والولد طاهر لعدم تلوثه
بالنجاسة ولا لخروج الوطي بها ولا يفسد الصوم ومع
الدم يجب غسلها كسائر الاشياء المتنجسة وله ما لم يفق
فان ان لم يقصده وان قصده حرم قراءة بعض
اية ما لم تطل اي وله قراءة بعض اية ان لم يتحيل على قراءة
محرم او تطول تلك الاية كاية الدين فان تحيل او طالت
حرم كما جزم به المنهج وغيرها اي ولغير حاجة
وجزم بانها المتن المجد في شرح الهداية كما نقله عنه المحقق
ابن قندس كالمغني وكونه طريقا فقير احاجة اي
كون ذلك الطريق قصيرا حاجة اذا التطويل قد يفوت
على الانسان مقصوده او يلحقه منه نصب صرح به في الانصاف
كالعادة لكن قال في الفروع في اخر الوقف كره احمد
اتخذه طريقا قوله ومصلى العيد مسجد اي فيمنع منه
الحايض ونحوها المتحيرة ويجب العلامة مرجي ان وقف ولو
بقرابين قلت وان اعلم ظاهر من الخبر وكلام الاصحاب

الاطلاق

الاطلاق قوله وصاح به وضوء وغسل ان لم يؤذ بهما اي ويباح
بالمسجد وضوء وغسل ان لم يؤذ المسجد او من به بما الوضوء والغسل
فان قلت ما النكتة في حذف المفعول قلت قصد العموم
كما هو ظاهر في حل كلامه واذا كان الماء بالمسجد جاز دخوله
بلا تيمم اي واذا كان الماء كائن في المسجد جاز له الدخول
بلا تيمم جرى بذلك في العناية هذا اذا لم يتعذر عليه الغسل
والوضوء عاجلا فان تعذر عاجلا فكما ياتي قريبا قوله وان
اراد اللبث فيه لاجل الاغتسال وقد تعذر الغسل او الوضوء
عليه عاجلا وان لم يحتج للبث خلافا للمحقق ابن قندس
يتيمم قوله او استباحة الصلاة الخ اي في حق من حدثه
مستمر قوله وتسقط مع النسيان اي ومع الجهل لما مر تبعه
في شرح المحرر للشيخ تقي كما نقله المحقق عثمان ما نصه
فالجملة الافعال اربعة اقسام قسم يجب فيه التسمية
وهو الوضوء والغسل والتيمم وعند العيد والتذكية وقسم
تسن فيه ولا تجب وهو التسمية في اول المناسك وعند قراءة
القرآن والاكل والشرب والجماع وعند دخول الخلا ونحو
ذلك وقسم لا تسن فيه كالصلاة والاذان والحج والاذكار
والدعوات وفي الفرق بينهما وبين القراءة نظر وقسم يكره
فيه التسمية وهو المحرم والمكروه لان المقصود بالتسمية
البركة والزيادة وهذان لا يطلب ذلك فيهما لفوات محلها
انتهى قلت وفي جعله التسمية بالمحرم مكروهة تامل
اذ الظاهر انها محرمة اذا لوسائل لها حكم المقاصد ويفيه
ليس ما ذكره حاصرا اذ من الواجب التسمية في غسل
يد القائم من نوم الليل ومن السنن كثير الا انه الحق
من السنن ونحو ذلك وهو هنا اكد الخ اي وغسل

Copyright King Saud University

Created with PDFsharp 1.2.1269-g (www.pdfsharp.com)